التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلاً

The Arab economic integration and its future strategies

حيزية هادف

كلية العلوم الاقتصادية

جامعة الدكتور يحي فارس المدية

الملخص:

يعتبر العالم العربي جزء لا يتجزأ من العالم الدولي، لذلك فقد احتل موضوع التكامل الاقتصادي حيزا بارزا بين البلدان العربية وأصبحت قضيّة التّكامل الاقتصادي العربي من القضايا الهامّة التي تثار حاليّاً وبشكل واسع على الصّعيدين النّظري والعملي وعلى الصّعيدين الرّسمي وغير الرّسمي أيضاً، وإن هذا الاهتمام هو امتداد لمراحل سابقة، وسوف تبقى مستقبلاً المكانة نفسها، وذلك نظراً لضخامة الأخطار والتحديات التي تواجه الأمة العربية وأمنها الوطني،وليس ثمة شك في أن هذه التحديات تفرض على الدول العربية بلورة مقاربات من نوع جديد.

الكلمات المفتاحية : التكامل الاقتصادي، العولمة، الاندماج الاقتصادي.

Abstract:

The Arab world is an integral part of the international world, thus the subject of economic integration figured prominently in Arab countries, and the Arab economic integration has become one among the important issues that are extensively arisen recently on both theoretical and practical level, formally and non-formally as well. This interest is in fact an extension of earlier stages, and it will remain the same in the future, given the magnitude of risks and challenges facing the Arab nation and its national security. There is no doubt that these challenges impose on Arab States to develop a new kind of approaches.

On this basis, our problematic is the following:

Could the Arab economic integration have any future giving the fact that it lives under the pressure of international economic integration? And if it happens what are the most important strategies to follow in the future?

Key words: economic integration, globalization, economic integration.

تمهيد:

يعتبر التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، وباتت تلك التجمعات تسيطر على 90 % من حجم التجارة العالمية (بما يعني أنه 10 % فقط من العملية الاقتصادية تتم خارج تلك التجمعات) التي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد، ويشير الواقع الراهن إلى تزاحم الجميع على أبواب التجمعات الاقتصادية، ولا فرق في ذلك بين القوى الكبرى والدول الصغيرة، فالدول بغض النظر عن قوتها الاقتصادية تتسابق لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة والمؤثرة في الاقتصاد الدولي.

أولاً– مناقشة مفاهيم التكامل الاقتصادي:

I. التكامل الاقتصادي وتميزه عن بعض المفاهيم:

يجب الاستعانة بتعريف مفهوم التكامل الإقتصادي على أنه " إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الإقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق المصطنعة أمام التعاون الاقتصادي بين الدول، حيث أن التكامل الاقتصادي يعني تحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية إثنتين فأكثر، وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بينها وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة، كما أن التكامل الاقتصادي يعتبر عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الإقتصادية".[1]

وقد عرف التكامل الاقتصادي بأنه " عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية "،[2] كما يعتبر البعض الآخر التكامل الاقتصادي بأنه "عبارة عن كافة الإجراءات التي تتضمن عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع، والتكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة ولذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية ".[3]
أما الدكتور عبد الغني عماد، فيعتبر أن التكامل هو جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية.[4]
ويعرف الاقتصادي بالاسا، التكامل الاقتصادي بأنه عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة ويشدد روبنسون سنة 1987 على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة لرأس المال.[5] كما يعرف فؤاد أبو ستيت التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليه دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل النمو[6].

II. مزايا التكامل الاقتصادي:

تتعدد مزايا التكامل الاقتصادي و تختلف باختلاف الدول و مواردها و أنظمتها الاقتصادية، و نذكر منها:[7]

- تعميق وحسن تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار تنظيمي مستقر؛
- حسن تخصيص واستخدام الموارد المتاحة في الدول الأعضاء؛
- استغلال كافة الطاقات المتاحة بتضافر عوامل الإنتاج التي قد يتوفر بعضها في دولة مثل الأراضي الواسعة أو العمالة الكبيرة ولا يتوفر لديها رأس المال اللازم للاستثمارات الذي يتوفر في دولة أخرى؛

- وجود مناخ وشروط أفضل للتجارة البينية بين دول التكامل وبينها وبين باقي دول العالم؛
- مواجهة التكتلات الاقتصادية التي انتشرت على مستوى العالم حيث يتيح التكامل فرصة لأن تكون الدول ندًّا لهذه التكتلات.
- العمل على إيجاد اقتصاد قوى يمكنه أن يواجه الاقتصاديات الأخرى من حيث القدرة على التفاوض والتوصل إلى شروط تعامل مناسبة مع هذه الاقتصاديات.

إن العولمة وما تحمله من متغيرات تعمل على وضع شروط للتجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية تطبق على جميع الدول، وكما ظهر مما حدث حتى الآن في اجتماعات منظمة التجارة العالمية فإن قراراتها تصنع بواسطة الدول المتقدمة ولصالحها على حساب الدول النامية التي تتعامل منفردة وبأصوات ضعيفة، أما في حالة التكتل فيما بينها فإنه يكون لديها صوت قوى يمكن أن يشارك في صنع واتخاذ القرارات الصادرة عن هذه المنظمة لما فيه صالح جميع الدول، ومن جانب آخر فإن القرارات التي تصدر عن منظمة التجارة العالمية تطبق على جميع الدول في علاقاتها الاقتصادية الدولية، وقد تكون غير ملائمة للتعامل فيما بين مجموعة دول متجاورة، أو ذات خصائص مشتركة، أما لو كانت هذه الدول منظمة في شكل تكتل اقتصادي، فإنه يجوز لها أن تضع شروطاً مناسبة للتعامل فيما بينها دون إلزامها بتطبيق ذلك على الدول الأخرى.

والتكامل الاقتصادي وفق هذا التصور لابد له من أسس حتى يحقق هذه المزايا وفي الفقرة التالية نوضح هذه الأسس[8].

III. درجات التكامل الاقتصادي وأسسه :

أ. درجات التكامل الاقتصادي :

إن أدبيات التكامل الاقتصادي تتعرض لخمسة أشكال أو درجات هي :

- **منطقة التجارة الحرة** : حيث تعمد البلدان الأعضاء إلى تحقيق الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالتدريج حتى النزول بشكل تام وتتم حرية انتقال السلع، ولا تتضمن منطقة التجارة الحرة هذه بالضرورة حرية انتقال الأسواق والأشخاص، ويحتفظ كذلك بموجبها كل بلد بتعريفاته الجمركية تجاه البلدان غير الأعضاء؛
- **الإتحاد الجمركي**: ويتميز بإلغاء جميع أصناف التمييزات والحواجز فيما يتعلق بحركة البضائع داخل نطاق الاتحاد، وتوحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي ولا يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص؛
- **السوق المشتركة** : التي تشكل درجة أعلى من السير نحو الوحدة الاقتصادية لأن الإلغاء لا يشمل التعريفات الجمركية والقيود فقط، أي المبادلات التجارية ولكن أيضا القيود المفروضة على حرية تنقل عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والأشخاص؛
- **الوحدة الاقتصادية** : التي إلى جانب زوال القيود على انتقال السلع وعوامل الإنتاج تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بين الدول الأطراف بغية إزالة التمييز الناشئ عن اختلاف هذه السياسات؛
- **الاندماج الاقتصادي الكامل** : الذي يفترض توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وتلك الخاصة بمحاربة الأزمات الدورية، كما أنه يستوجب إنشاء سلطة عليا على صعيد أطراف اندماج تكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأطراف.

ب. أسس التكامل الاقتصادي :

وفي ضوء هذا الاستعراض السريع، وتوضيحا لمفهوم التكامل الاقتصادي، يمكننا أن نحدد الأسس التي يرتكز عليها بالنقاط التالية:

- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه، وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول، وترشيد الاقتصاد؛
- اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يشكل عاملا ديناميكيا يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجية الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة؛
- تهدف الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي إلى تنسيق سياساتها الخارجية تجاه العالم الخارجي، سواء من حيث القيود النوعية والكمية أم من حيث المعاملة التي تمنح لبعض الدول التي تساعد تشجيع التبادل معها إلى الطلب على المنتجات وتحقيق التشغيل الأمثل؛
- وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى تفادي الإختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات؛
- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي مما يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقا للأسس الاقتصادية، ومما يسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد العلم والتكنولوجيا؛
- الاستخدام الأفضل للفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء وفق الأسس الاقتصادية العلمية؛
- التطور المتوازن للقوى الإنتاجية في الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي؛
- إن نجاح التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر يتوقف على كون هذه الدول ذات أنظمة اجتماعية واقتصادية متجانسة.

IV. دوافع التكامل الاقتصادي :

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية والإقليمية لدوافع عديدة من شأنها أن تسعى إلى قيام وحدة اقتصادية متكاملة وهي:

– الدوافع الاقتصادية: نذكر منها:

- إزالة العوائق المتعلقة بحركة السلع ورأس المال والعمل من دولة لأخرى وتوجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا شديدا؛
- استغلال أمثل للموارد ومحاولة الاستفادة من القدرات الفنية واليد العاملة الكفأة؛
- من شأن التكتل الاقتصادي أن يسهم في عملية التنمية الاقتصادية بشكل أسرع وأيسر عما لو قامت به كل دولة منفردة وفي هذا القدر على دول المنطقة أن تضع سياسة عامّة من أجل استغلال شامل للإمكانيات الاقتصادية لها؛
- إن الاندماج الاقتصادي من شأنه تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية من أجل حماية اقتصاديات الدول الأعضاء من التقلبات والانتكاسات والسياسات الأجنبية التي قد تصيبها.

– الدوافع السياسية:

إذا كانت الدوافع المبدئية اقتصادية فإن الحاجة إلى الوحدة السياسية يمكن أن تنشأ في مرحلة لاحقة، هذا لأن قيام الاتّحاد السياسي معرّض لعقبات تجعل من الصعب إتمامه منذ البداية، إن العوامل السياسية دور هامّ جدًّا وهدفًا أصليًا فهو يزيد في القوة الدفاعية تجاه المعارضين أو الأعداء وبتجنب الحروب في المستقبل، والأمل أيضا في أن يمهّد الاتّحاد الجمركي والسوق المشتركة الطريق أمام الاتحاد السياسي حتّى يشعر شعوب الدّول المتكتلة بوحدة مصالحها الاقتصادية مع وجود أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور، وبالتالي وصل المشكلات الاقتصادية بالوسائل والعمليات السياسية من أجل حلّها لتكامل اقتصادي كلّي أمثل.

- **الدافع العسكري** : قد يكون هدف التكتل الاقتصادي إنشاء وحدة عسكرية داخل بلدان المنطقة بهدف الحماية ومواجهة العالم الخارجي وهذا ما قد يقوّي فرص السلم العالمي، وأكبر أمثلة ذلك تكوين اتحاد أوربي بعد الحرب العالمية الثانية، وحدة بقوّة اقتصادية، سياسية وعسكرية تقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والرّوسي بكلّ جدارة.
- **دوافع ترقية المستوى العلمي**: إن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن تجمع لدول عديدة مختلفة بغضّ النّظر عن ثروتها قد تكون دولاً غنية أو فقيرة، متقدمة أو نامية فتزيد درجة الاعتماد المتبادل بينها من خلال الرّفع من المستوى العلمي بها بفعل الثّورة التّكنولوجية والاتّصالات التي ليس فقط من ناحية المنطقة المتكتّلة وإنّما حوّلت العالم إلى قرية عالمية لتختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية.

V. انعكاسات التكامل اقتصادي :

ويترتب عن التكامل الإقتصادي وقيام التكتلات الإقليمية، آثار وإنعكاسات يمكن تحديدها من خلال النموذج الذي وضعه الإقتصاديPail krugman ويدعى منحنى"V" حيث يرى أن الأثر الناتج عن التكتلات هو أثر مزدوج، الأثر الأول وهو تحقيق الرفاه والثاني هو تخفيض الرفاه بسبب السياسة الحمائية، أي توضع العلاقة بين الرفاه بالنسبة للمنطقة التي من خارج التكتلات من جهة وعدد التكتلات من جانب آخر، ويربط منحنى Krugman أي منحنى "V" والموضح في الشكل رقم 01 بين ضياع خسائر باقي العالم وعدد التكتلات.

الشكل رقم (01) : منحنى Krugman ويربط بين ضياع خسائر باقي العالم وعدد التكتلات.

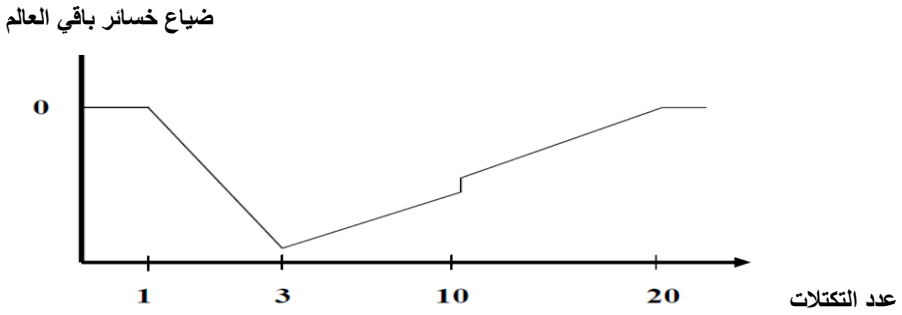

Source : www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/preview/page/9

ويميز "Krugman " بين ثلاثة وضعيات، الوضع الأمثل، المتمثل في وجود تكتل واحد ينتمي له جميع بلدان العالم وبالتالي عدم وجود باقي العالم ومنه عدم وجود خسائر باقي العالم أي تحرير شامل وتبادل حر وغياب التمييز، الوضع الأمثل من الدرجة الثانية، ويتضح من خلال صعود المنحنى حتى يصل وضع الصفر ولكن مع وجود عدد كبير من التكتلات أي أن العالم مقسم إلى عدد منظم من التكتلات وبالتالي عدم وجود باقي العالم وهذا يعني عدم وجود خسائر باقي العالم، وأخيرا، الوضع الأسوأ، عندما يكون عدد التكتلات قليل مثل الثلاثية، أمريكا أوروبا وآسيا فهذه التكتلات ستلجأ إلى الصراع على التجارة العالمية من خلال الحمائية، وبإعتبار درجة التطور والكفاءة التي تتمتع بها التكتلات الثلاث فإن هذا الصراع سيؤدي إلى تحمل باقي العالم لخسائر تراكمية.

ثانياً. التكامل الاقتصادي العربي:

احتل موضوع التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، حيزا بارزا في (الخطاب السياسي والاقتصادي)، الذي ساد في هذا الجزء من العالم منذ فجر الحقبة الاستقلالية، أي منذ الخمسينيات من القرن المنصرم، بيد أن ما تحقق من الأهداف المعلنة التي تمخض عنها ذلك الخطاب، كان مخيبا للآمال على غير صعيد، فقد وجهت حركة التعاون والتكامل هذه، بعقبات كأداء، على المستويين السياسي والاقتصادي، واختلط فيها فعل العوامل ذات الطابع الموضوعي مع فعل العوامل الذاتية الأبعاد، بشقيها الداخلي والخارجي، وقد بدا واضحا، على امتداد نصف قرن من مسيرة النمو الاقتصادي في هذه المنطقة، أن جزءا أساسيا من أسباب قصور هذه المسيرة – بالمقارنة مع ما حققته في هذا المضمار كتل رئيسية أخرى من بلدان العالم الثالث – يعود إلى عدم تبلور اتجاهات تعاون وتكامل وتداخل وتشابك راسخة بين اقتصاديات البلدان العربية، وتتعاظم، في الظروف الراهنة، المخاوف التي ينطوي عليها فشل حركة التكامل الاقتصادي العربي، بسبب بروز تحديات العولمة، ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

I. مقومات التكامل الاقتصادي العربي:

تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات التالية :

- **تعدد وتنوع الموارد الطبيعية** : حيث يملك الوطن العربي موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي أم الصناعي من حيث وفرة هذه الموارد وتنوعها يمكن إن يحقق تكاملا اقتصاديا؛
- **حجم السوق العربية** : تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي وأهمية موقعه الجيوإستراتيجي والجيوسياسي والتعداد الكبير للسكان، وأن السوق العربية توفر عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة على قاعدة تعدد الموارد المتاحة؛
- **توافر الكوادر** : يمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أم الإداري ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية، ففي الوطن العربي الآن مئات من الجامعات وحوالي 337 مركز بحث علمي، وتتنوع الآن حقول الاختصاصات في المراحل التعليمية المختلفة، الإعدادية والثانوية والجامعية، وفي العديد من الدول العربية كوادر اقتصادية مدربة بالإضافة إلى توافر البنى والوسائل المساعدة لعملية التكامل تنظم الاتصالات المختلفة من شبكات الهاتف ووسائل الاتصال؛
- **توفر رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات البترول**: إلا أن هذه الأموال لا ولم تسهم بشكل جدي في تنمية الدول العربية، وإنما تتجه نحو الاستثمار في الخارج، حيث وصلت عوائد الصادرات النفطية العربية في عام 2004 إلى 248,5 مليار دولار؛
- تتوفر لدى الدول العربية لاسيما دول المغرب العربي أهم مستويات التكامل الاقتصادي من موارد بشرية حيث يفوق عدد سكان المغرب العربي 80 مليون نسمة مع ملاحظة تفوق نسبة الشباب نسبة 60% مع توقع 100 مليون نسمة سنة 2010 و 107 ملايين في حدود 2025.[9]

II.عقبات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي:

تنطوي العقبات والمعوقات التي تعترض التكامل الاقتصادي العربي على أبعاد موضوعية وذاتية يصعب الفصل بينها، وإن اقتضت مستلزمات التحليل إجراء مثل هذا الفصل، وفي هذا الإطار يمكن الاكتفاء بالتوقف عند ما يلي:

- إن أبرز ما يعيق الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية يتمثل في استمرار وجود مروحة واسعة من القيود غير الجمركية للسلع وعدم التوافق على قواعد المنشأ التفصيلية للمنتجات العربية، إضافة إلى التفاوت الحاد في هياكل الرسوم والضرائب وبنيات الأسعار ومستويات الأجور والتأمينات، وإلى التباين وأحيانا التعارض في نظم الرسوم الجمركية ومعدلاتها؛
- مع وجود عدد كبير من الاتفاقات الثنائية بين الدول العربية، يصعب إلى حد كبير تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على المبادلات السلعية ذات المنشأ العربي، كذلك فإن عدم وجود إستراتيجية موحدة للدول العربية في تعاملها مع الاتفاقات الدولية والإقليمية، قد ساهم في الحد من حركة انسياب السلع بين الدول العربية، وفي تغليب تدفقات المبادلات التجارية بين كل من البلدان والخارج، على حساب تنمية التجارة البينية العربية؛
- وينطوي ضعف دور القطاع الخاص العربي على تأثيرات سلبية، بالنسبة لموضوع التعاون والتكامل الاقتصادي، إذ يضفي طابعا بيروقراطيا وإداريا وإراديا على الجزء الأكبر من التجارب والجهود الراهنة الرامية إلى تقوية مستوى التداخل والتشابك بين الاقتصاديات العربية، كما يلعب النقص وعدم الدقة في نظم الإحصاءات الوطنية، دورا مقيدا لاتجاهات التكامل؛
- وينطبق هذا أيضا على ما تحفل به من تشوهات اتفاقات النقل والمرور والترانزيت العربية، خصوصا في جوانبها التطبيقية التي لا تخلو في بعض الأحيان من اعتبارات تعسفية وتمييزية. إن تعدد وتراكم هذه الأنواع المختلفة من المعوقات والكوابح، واستمرار دوران الحلول الجزئية المطروحة كلها في حلقات شبه مفزعة، يفسر إلى حد كبير أسباب البطء الشديد والنتوءات البارزة في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، التي انقضى على إنشائها نحو ما يقارب عشر سنوات، من دون أن تثمر تقدما حقيقيا في حركة التكامل والتعاون، ولا يقتصر هذا الاستنتاج على المبادلات السلعية فقط، بل هو يلحق بقوة أكبر التجارة العربية البينية في مجال الخدمات، مع ما تتطلبه هذه من تسهيل لحركة مرور وإقامة وانتقال الأشخاص ولتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) التي تكاد تكون حصة العالم العربي منها معدومة، بالمقارنة مع الكتل الاقتصادية الأخرى في العالم الثالث؛
- ضعف أو غياب الإرادة الأساسية : إن عملية التكامل الاقتصادي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب هذا قدرا من التفاهم السياسي خصوصا عندما يكون الأمر متعلقا بقضية مثل الصحراء الغربية، ففي أواخر عام 1995 تفجر هذا الخلاف بين المغرب والجزائر وأعلن المغرب تجميد نشاط الإتحاد و اتهم الجزائر بالخروج عن حيادها في تلك القضية؛[10]
- تغليب المصالح الضيقة على المصالح العامة مما يجعل الغرب ينتهز هذه التناقضات بين الدول العربية ليتدخل في شؤونها بطرق مباشرة أو غير مباشرة للتقليل من قوتها والقضاء على الصناعة بصفة عامة والصناعات الحربية بصفة خاصة إن وجدت، وهذا لحماية المصالح الغربية وأمن إسرائيل في المنطقة.[11]

يضاف إلى كل ما سبق الضعف الشديد للتبادل التجاري بين البلدان العربية، حيث يحوم حول 2.5%، وتبين الإحصائيات مثلا أن 78% من صادرات تونس موجهة إلى الاتحاد الأوربي (UE) الذي بدوره يضمن 72% من الواردات لتونس، والمغرب 60% من مبادلاته التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي، والجزائر 58% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي في مقابل 62 % الصادرات ، وبالنسبة لموريتانيا أيضا فإن نصف مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.[12]

ثالثاً.التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق:

I. واقع التكامل الاقتصادي العربي:

لقد مر التكامل الاقتصادي العربي بالعديد من التجارب التي حاولت تحقيقها بدءا من التجارب على المستوى الثنائي القطري وانتهاء بالتجارب على المستوى القومي، وقد لوحظ بأن جميع المحاولات على المستوى الثنائي القطري قد باءت بالفشل، بدءا من الاتحاد الجمركي بين سورية ولبنان (1943-1950) ومرورا بالوحدة الاقتصادية في ظل الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961) وتجربة التكامل المصري – السوداني والتعاون الاقتصادي في المغرب العربي، والسبب الرئيسي في فشل هذه المحاولات هو الأحداث والإدارات السياسية التي تعارضت مع المصالح الاقتصادية مما أدى إلى انهيارها، وسننتقل الآن للحديث عن واقع التكامل الاقتصادي العربي، من خلال التركيز على واقع المتطلبات الأساسية، الإستثمارات المشتركة والتجارة البينية وذلك كي نبين مدى وجودها في الدول العربية وبالتالي نقيم درجة استعداد الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.

1.I. الاستثمارات المشتركة و متطلبات نجاحها: المقصود بالاستثمارات المشتركة إقامة مشاريع استثمارية مباشرة برؤوس أموال مشتركة من قبل مستثمرين ينتمون إلى الدول الأعضاء بالتكتل، و يمكن أن يتم ذلك إما بشكل فردي أو ثنائي أو جماعي، ويعتمد نجاح الاستثمارات المشتركة على مجموعة من العوامل، نذكر منها ما يلي:

- **البنية التشريعية:** ويقصد بها جودة البيئة القانونية ومدى وجود القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق المستثمرين وتشجع على الاستثمار في الدول الأعضاء في التكتل، ومن أبرز هذه القوانين تلك المتعلقة بتملك العقار، والعمل، والاستثمار الأجنبي، والصناعة، وإنشاء الشركات، وتنظيم أسواق المال؛
- **البنية التحتية:** البنية التحتية لأي دولة تتكون من مجموعة من المرافق العامة كالطرق، والمطارات، والموانئ؛
- **البنية التكنولوجية:** وتتمثل في قطاعي الاتصالات والمعلومات، وتشمل خدمات الاتصالات بأنواعها المختلفة؛
- **البنية المالية:** وتشمل قطاع الخدمات المالية وما يضمه من أسواق مالية، وبنوك، وشركات تأمين، وشركات استثمار.

I. 2. الاستثمارات العربية البينية: ننتقل الآن إلى الحديث عن واقع الاستثمارات العربية البينية وذلك من خلال الأرقام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من قبل مستثمرين عرب، ثم نقيس هذه الاستثمارات كنسبة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية، حيث أدناه بعض الإحصائيات المتعلقة بذلك:

- في عام 2005 بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على الدول العربية: 35.5 مليار دولار؛
- في عام 2006 بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على الدول العربية 17.6 مليار دولار؛
- في عام 2006 مثلت الاستثمارات العربية البينية 36.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على الدول العربية؛
- في عام 2006 توزعت الاستثمارات البينية على القطاعات الاقتصادية كالتالي: الخدمات 66% – الصناعة 32% – الزراعة 2%؛
- الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية: خلال 1985- 2005 : 74 مليار دولار، خلال 1985 – 2006 : 91.5 مليار دولار.

ويبين الجدول رقم (01) إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على عدد من الدول العربية، وتلك المتدفقة من الدول العربية، ويتضح من الجدول بأن نسبة الاستثمارات العربية البينية تتراوح بين 26.4% في المملكة العربية السعودية، 83.6% في الجمهورية اللبنانية.

الجدول رقم (01): الاستثمارات العربية البينية (2006)

الدولة المضيفة	الاستثمارات المباشرة(مليون دولار)	الاستثمارات العربية البينية(مليون دولار)	نسبة الاستثمارات العربية البينية (%)
السعودية	18293	4837	26.4
ليبيا	1734	461	26.6
مصر	10034	3265	32.5
الأردن	3121	1098	35.2
المغرب	2898	350	36.6
السودان	3541	2004	56.6
تونس	3312	2367	71.5
لبنان	2794	2335	83.6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2006)

بينما يبين الجدول رقم (02) مصفوفة الاستثمارات العربية البينية من خلال تحديد عدد من الدول العربية كدول مصدرة ودول مضيفة للاستثمارات البينية، وذلك في عام 2006، وهذا الجدول يوضح مصدر الاستثمارات العربية المتدفقة على الدول العربية، وكذلك الوجهة العربية للاستثمارات لعدد من الدول العربية، حيث يتضح أن الإمارات هي أكبر مصدر للاستثمارات إلى الدول العربية بقيمة 7563 مليون دولار، بينما تعتبر السعودية أكبر دولة مضيفة للاستثمارات العربية بقيمة 4837 مليون دولار.

الجدول رقم (02): مصفوفة الاستثمارات العربية البينية (2006)

الدول المصدرة	2006 الدول المضيفة						مليون دولار
	الأردن	تونس	السعودية	السودان	لبنان	مصر	الإجمالي
الأردن		0.2	2617	238	---	11.3	**2905**
الإمارات	53	2324	1000	25	870	2734	**7563**
السعودية	794	0.2		759	40	244	**2715**
سوريا	2.5	---	555	224	---	---	**783**
الكويت	95	29	20	76	1400	59	**1794**
لبنان	0.2	---	168	163		153	**498**
مصر	7	6	242	381	---		**66**
الإجمالي	**1098**	**2367**	**4837**	**2004**	**2335**	**3265**	**17576**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2006).

I. 3. التجارة البينية: عادة يتم قياس مدى نجاح أي تكتل اقتصادي بحجم التجارة البينية بين أعضاءه و يتوقف مدى نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على مجموعة من العوامل، كالحواجز التجارية: جمركية وغير جمركية ,اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول .

ويبين الشكل رقم (02) نمو التجارة البينية العربية خلال الفترة 1995-2005، و التطور الإيجابي في حجم التجارة البينية والتي يمكن إرجاع جزء منها إلى إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة والتي ساهمت إلى حد ما في تقليل الحواجز التجارية وسهلت انتقال السلع ذات المنشأ الوطني في الدول العربية.

الشكل رقم (02): التجارة العربية البينية (1995–2005)

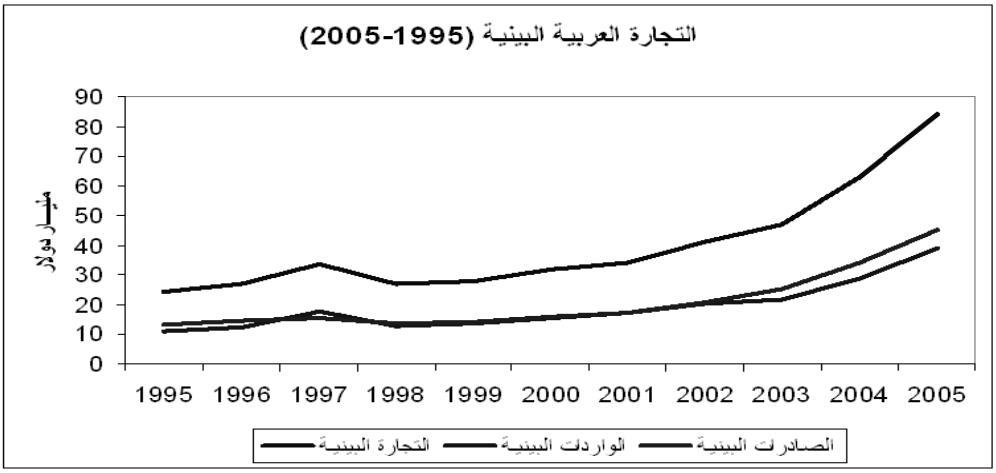

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2006)

لقد انخفضت الصادرات اللبنانية إلى ستة دول عربية وحققت تراجعاً في العام 2011 مقارنة بالعام 2010 بلغت نسبته 6،30 في المائة من حيث القيمة و6،39 في من حيث الوزن، وبشكل عام انخفضت الصادرات اللبنانية إلى الدول العربية بنسبة 7،12 في المائة من حيث القيمة و8،26 في المائة ن حيث الوزن العام 2011، فيما ارتفع استيراد لبنان من هذه الدول فقد ارتفعت 4،3 في المائة من حيث الوزن و40 في المائة من حيث القيمة، حيث أشار تقرير أعده مركز الدراسات الاقتصادية في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان إلى أن " التجارة العربية البينية تأثرت بما حدث من تطورات في المنطقة العربية، والتي أتت في أعقاب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ليتضافر هذين العاملين في التأثير في هذه التجارة".[13]

وقال التقرير "على صعيد التبادل التجاري اللبناني مع الدول العربية، انخفضت الصادرات اللبنانية إليها بنسبة 7،12 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 8،26 في المائة من حيث الوزن في العام 2011 مقارنة بالعام 2010".

وقد ارتفع متوسط سعر طن الصادرات من962 دولارا عام 2010 إلى 1146 دولارا عام 2011، ما يشير إلى ارتفاع متوسط قيمة الطن من هذه الصادرات بنسبة 19 في المائة من جهة، والى انخفاض الحجم الحقيقي لهذه الصادرات من جهة أخرى".

وأضاف التقرير، "أما المستوردات اللبنانية من الدول العربية فقد انخفضت بنسبة 4،3 في المائة من حيث الوزن في العام 2011 مقارنة بالعام 2010 ارتفعت بنسبة 40.1 في المائة من حيث القيمة، وقد ارتفع متوسط سعر طن المستوردات من 721 دولارا عام 2010 إلى 1046 دولارا عام 2011 ، ما يشير إلى ارتفاع متوسط قيمة الطن من هذه المستوردات بنسبة قاربت 45 في المائة، مع انخفاض الحجم الحقيقي لهذه المستوردات"؛

أما الواردات اللبنانية من هذه الدول العربية، فقد ارتفعت بنسبة 57.9 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 1.7 في المائة من حيث الوزن، وأضاف التقرير أن "السبب وراء ارتفاع الواردات من الدول العربية الستة وبشكل ملفت عام 2011، هو ارتفاع واردات المجوهرات من مصر بنحو 10 أضعاف عام 2011 حيث بلغت 451.8 مليون دولار، واستيراد النفط من تونس بقيمة 33.5 مليون دولار، بعد أن كانت هذه القيمة معدومة عام 2010، وارتفاع واردات النفط إلى 3.2 ملايين دولار عام 2011 من البحرين مقابل 33 ألف دولار عام 2010، والألمنيوم من 3.7 ملايين دولار عام 2010 إلى 5 ملايين دولار عام 2011".

رابعاً. إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين 2000–2020

بناءاً على المنطلقات السابق بيانها وفي ظل الأهداف المتوخاة، تعمل إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي على تحقيق عدد من الأنشطة والبرامج المستقبلية التي تتلخص في المحاور التالية:

– يجرى في مرحلة أولى الإعلان عن بدء تنفيذ مراحل تطبيق السوق العربية المشتركة في شكل استكمال قيام منطقة تجارة حرة عربية بين ثلاث من الدول العربية التي اتخذت خطوات إيجابية لتحرير التجارة فيما بينها، وهي جمهورية العراق، و الجماهيرية الليبية، وجمهورية مصر العربية، استنادا إلى كل من قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم (17) لسنة 1964 ، وإلي قراره رقم 1092 لسنة 1998، ويجري في هذه المنطقة إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، وكذلك إلغاء القيود الجمركية المفروضة على الاستيراد، على كافة السلع المتبادلة بينها ذات المنشأ الوطني في كل منها، وتعتبر هذه المنطقة مفتوحة لانضمام أي دولة عربية من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مباشرة إليها، بإخطار يوجه من الدولة إلى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يفيد رغبتها في الانضمام. وتقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذا الإخطار للدول الأطراف، ويبدأ تاريخ التحرير الكامل للسلع التي منشأها دول المنطقة، بالنسبة للدول المنضمة بعد ثلاثة شهور من تاريخ الانضمام، يجوز للدول العربية الأقل نموا الراغبة في الانضمام أن تتفاهم مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على برنامج مناسب لاستكمالها إلغاء كافة الرسوم، أخذا في الاعتبار ما قد يكون قائما بينها وبين دول المنطقة من اتفاقيات وبروتوكولات تتعلق بتحرير التجارة البينية؛

– يتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول المنضمة إلى إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية، وباقي الدول الأعضاء فيه، وذلك خلال ثلاث سنوات تنتهي بنهاية ديسمبر/كانون أول عام 2003، وتقوم هذه الدول بالعمل على استكمال توفيق أوضاعها لما تضمنته اتفاقيات مراكش من تحويل القيود غير التعريفية إلى رسوم تعدل بها جداول رسومها، وذلك في فترة أقصاها 2005، وخلال هذه الفترة يقوم مجلس الوحدة بحساب متوسط الرسوم على كل من بنود الجدول الجمركي الموحد للدول الأعضاء فيه والمنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية، وإبلاغ هذه الدول بتلك المتوسطات حتى تأخذها في الاعتبار عند الإنتهاء من تعديل جداولها القطرية، وتتخذ الرسوم النافذة في 2005/12/31 أساسا للحساب، وذلك بالنسبة للرسوم الجمركية المفروضة على السلع من غير منشأ المنطقة الحرة، واعتبارا من 2006 أعلن عن قيام اتحاد جمركي بين الدول المذكورة، وذلك وفق المراحل التالية:[14]

- خلال المرحلة الأولى لفترة السنوات الأربع ، 2006 – 2009، يجري توحيد الرسوم الجمركية بالنسبة للبنود التي لا تتجاوز فروقها عن المتوسط الأساس 10% منه، فإذا كان الفارق يقع بين 10% و 25% جرى تعديل الرسم بما يساوى 10% مضافا إليها نصف الفارق بين هذين الحدين، و يضاف إلى ذلك ربع الفارق بين الحدين 25% و 50% فإن الأمر يعرض على اللجنة الجمركية ليتخذ المجلس قرارا بشأنه وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية هذه الفترة؛
- خلال المرحلة الثانية لفترة السنوات الثلاث، 2010 – 2012 ، يستكمل توحيد الرسوم التي كانت فروقها بحدود 25%، كما يضاف ربع أخر للفارق بالنسبة لما كان واقعا بين 25%و 50% وتسري قرارات مجلس الوحدة بالنسبة لما تجاوز ذلك، وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية هذه الفترة.
- خلال المرحلة الثالثة لفترة السنوات الثلاث ، 2013 – 2015، يستكمل توحيد جميع الرسوم، وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن يستكمل التوحيد بنهاية هذه الفترة، وخلال فترة إقامة الاتحاد يجري توحيد الإدارات الجمركية، وتوضع قواعد اتخاذ القرارات بشان تعديل الرسوم الموحدة على المستوى العربي، مع الأخذ في الاعتبار القواعد التي تقررها منظمة التجارة العالمية وتسعى دول الاتحاد إلى تخفيض الرسوم المشتركة قدر الإمكان حرصا على خلق التجارة البينية والخارجية، مع مراعاة متطلبات التنمية العربية المشتركة. وخلال فترة إقامة الاتحاد يمكن أن تنضم

الدول العربية غير المشاركة بإخطار يوجه من الدولة إلى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يفيد رغبتها في الانضمام، وتقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذا الأخطار للدول الأطراف، وتحتسب للدول حديثة الانضمام مستويات الرسوم وفق المدى الذي بلغه التوحيد في الإتحاد لحظة انضمامها، ويجوز وضع برنامج خاص يقره المجلس في حالة الدول الأقل نموا، وبإعلان قيام الاتحاد الجمركي بحلول عام 2016 يتقرر إعفاء تبادل جميع المنتجات، وطنية و أجنبية وتوضع قواعد اقتسام حصيلة الرسوم الجمركية الموحدة بين الدول أعضاء الاتحاد، وبدأت الدول العربية من خلال القمة العربية بتونس في عملية تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتضمنت وثيقة العهد والوفاق والتضامن بين قادة الدول العربية عدد من المحاور الأساسية لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك وتفعيل آليات تطوير مؤسسات وأجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك واستكمال انجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة اتحاد جمركي.[15]

– تستهدف المنطقة الاستثمارية العربية جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي على حد سواء، مع تفادي أن تدخل الدول العربية في حرب تيسيرات يكون الرابح الوحيد فيها هو رأس المال الأجنبي، ويعزز هذه الجاذبية قيام منطقة التجارة الحرة العربية حيث تستفيد الاستثمارات الوافدة إلى دول عربية من تحرير التجارة البينية من إمكانيات التصدير إلى الدول الأعضاء أيضا حققت مجالات الإنتاج المستفيدة من تلك الاستثمارات شروط المواطنة، كما أنها تستفيد من الترتيبات التي تجريها منطقة التجارة الحرة مع أطرف خارجية، ومن التقارب الذي يحققه الاتحاد الجمركي بين الرسوم الجمركية، تعتبر المنطقة أداة أكثر فاعلية من الاقتصار على اتفاقيات يترك تنفيذها إلى الدول، والتي تتقادم مع مضي المدة، ويقوم المجلس بتشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار لتقوم بإجراء الدراسات وإعداد المقترحات التي يصدر بموجبها قرارات بالإجراءات والبرامج التي يجري التوصل إليها، والتي تشمل :

- **برامج التنسيق والتيسير**: الذي يستهدف تنسيق التشريعات الوطنية، من تنافسية الوطن العربي ويؤدي إلى تخفيض التكاليف المادية والإجرائية بالنسبة للمستثمرين، ولرفع كفاءة البيئة الاستثمارية على نحو متماثل يقلل من سلبيات الدخول في حرب تيسيرات بين الأقطار الأطراف، ويتضمن هذا البرنامج رفع كفاءة الموارد البشرية[16] ومهارات العاملين في الأجهزة الاستثمارية بما يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات الاستثمارية؛
- **برنامج التعريف والترويج**: الذي يعرف المستثمرين العرب والأجانب بفرص الاستثمار المتاحة في الدول الأعضاء وبما توفره من مزايا تجعلها مقصدا موحدا للاستثمارات، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء قاعدة موحدة للمعلومات التي تهم المستثمرين وإتاحتها على شبكة الإنترنت وإصدار النشرات والكتيبات التعريفية، من أجل ربط الوطن العربي فيما بينه ومع العالم الخارجي، كما يتضمن إيفاد بعثات مشتركة لطرق الأبواب إلى البلدان المصدرة الرئيسية لرؤوس الأموال؛
- **برنامج تحرير الاستثمار**: ويتم بموجبة تنسيق خطوات فتح نظم الاستثمارات في الدول الأعضاء، ووضع قواعد إزالة القيود على الاستثمار على مختلف مصادر الاستثمار، وبموجب هذا البرنامج تقوم الدول الأطراف بفتح مجالات الاستثمار أمام مواطنيها، ومنح المعاملة الوطنية للمستثمرين العرب؛
- **برنامج ضمان الاستثمار وتسوية منازعاته** : ويتضمن هذا البرنامج تنظيم القواعد التي تؤمن المستثمرين على حقوقهم المترتبة على الاستثمار في الدول العربية وفقا للبرامج السابقة، ويتم في هذا السياق إقرار مشروع اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار الناشئة عن تنفيذ برامج المنطقة الاستثمارية العربية؛
- **تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها** : ويلاحظ في هذا الصدد أن صندوق النقد العربي قد وضع هذا النشاط ضمن المرحلة الأولى للتكامل النقدي العربي ويتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التعاون مع الصندوق في هذا المجال، بما

يتفق مع أهداف منطقة الاستثمار العربية وبرامجها، ويراعي في ذلك وضع ضوابط تحد من شدة التقلب في حركة رؤوس الأموال وتحمي الدول الأطراف من الأزمات المترتبة عليها؛

- **تحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي**: التي يرعاها صندوق النقد العربي، بما يحقق استقرار أسعار الصرف ويكفل قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها بما يضمن استقرار البيئة الاستثمارية، ومن المتوقع أن تفضي هذه البرامج إلى النظر إلى الوطن العربي كمنطقة استثمارية واحدة، وخلال المراحل الأولى يسمح للدول الأطراف بوضع قوائم استثناءات عامة لا تمنح المعاملة الوطنية لأسباب الأمن القومي أو الأخلاق العامة أو حماية البيئة، كما ينظر المجلس في إجازة قوائم استثناء مؤقتة تشمل قطاعات معينة وبعض الإجراءات الاستثمارية التي تستثني من منح المعاملة الوطنية لرأس المال الأجنبي، ويجري تخفيض هذه الاستثناءات بصورة تدريجية، على أن يعاد النظر فيها جميعا في عام 2005 .

– تستهدف هذه المنطقة النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي، وتمكينه من التعامل في مجال التطوير التكنولوجي على أساس الأخذ والعطاء بدلا من الوقوف موقف التلقي الذي يثير اعتبارات تبعية تقلل من القدرات التنموية العربية وتضعف من روابط التكامل بين الأقطار العربية، كم تهدف المنطقة لربط الدول العربية فيما بينها بشبكات تكنولوجية تساهم في دعم العناصر المختلفة للإستراتيجية، وتسهم في جعل البحث والتطوير رافدا للتنمية العربية المشتركة، ورفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم والتكنولوجيا للمواطنين عامة وبجدواها لكل من القطاعين العام والخاص والأجهزة الإدارية، وتتضمن هذه المنطقة البرامج التالية :

- برامج شبكة البحث العلمي والتكنولوجي العربية؛
- برنامج تحويل الوطن العربي إلى منطقة إليكترونية؛
- برنامج التجارة الإليكترونية؛
- برنامج تطوير البنية الأساسية العربية؛
- برنامج السوق الموحدة لمنتجات وخدمات المعلومات والاتصالات؛
- برنامج النهوض بأبحاث وتطبيقات الهندسة الحيوية.

خلاصة:

التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي ،والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية ، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة، هذا ما يجعل الدول المنضمة لتكتل اقتصادي كجسد واحد، مصلحة الفرد تهم مصلحة الجميع والعكس صحيح، هذا ما يحمل في طياته العديد من المزايا للدول المتكاملة من بينها اتساع حجم السوق الذي يؤدي إلى التخصص، وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل حيث يمكن لكل دولة تتميز بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة أن تتخصص في إنتاجها داخل منطقة التكامل، كما ويسهم التكامل الاقتصادي في بناء قاعدة تكنولوجية وتوفير درجة أكبر من الحماية للاقتصاد وزيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة.

ويعتبر التكامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة، غير أن هناك قدرا من التعاون على إحداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك من أجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام الفعال في الجهود التكاملية والاستفادة منها، ويظهر هذا بوجه خاص بالنسبة إلى الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشتركة.

كما أنه يعتبر خيارا استراتيجيا لتحقيق النمو والتقدم للأقطار المساهمة، وتتضح أهمية التكامل في توسيع آفاق مجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية للهياكل القطرية، كذلك فتح قنوات الاتصال والتبادل بين الأطراف المتكاملة وفي موقعها المتميز في القدرة التفاوضية ورفع التنافسية في مواجهة التطورات العالمية.

فالضرورة في المنطقة العربية أن يتم التكامل بناء على معايير تحقيق المنفعة المتوازنة لكافة الأطراف وتفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق التكامل وخلق ثقافة ايجابية بين مواطني القطر العربي تواكب الإرادة السياسية خاصة وأن البنية التشريعية يمكن تحقيقها بالنظر إلى المقومات التي تتوفر عليها أغلب الدول العربية.

وليس ثمة شك في أن التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي تفرض على الدول العربية بلورة مقاربات من نوع جديد، في مجال التكامل الاقتصادي، على نحو يحد من استمرار نهج التناحر والتعارض والتجزئة، ويوفر الفرصة لتعظيم الجوانب الإيجابية لتفاعل العالم العربي مع ظاهرة العولمة، ولتقليص جوانبها السلبية.

الهوامش و المراجع المعتمدة:

[1] - Maurice SCHIFF , Intégration régionale et développement , Economica , World Bank , Paris , 2004 , pp 330.

[2] -www.rezgar.com/m.as

[3]– الأطرش محمّد، المشروعان الأوسطي والمتوسّطي، مجلّة المستقبل العربي، العدد (120). 1996.

[4]– الدكتور عبد الغني عماد، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة"، المستقبل العربي،1999، العدد250 ص 65.

[5]- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 ، ص 24.

[6]- مرسي فؤاد، دراسة مقارنة للتكامل الاقتصادي العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية، الأمانة العامة، عمان، 1983 ، ص 5.

[7] - ندوة السوق الإسلامية المشتركة– مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي– جامعة الأزهر– 1991م.

[8]– الدكتور محمد خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، جامعة حلب الكلية العلوم الاقتصادية، 1971–1972، ص 23–24.

[9] - Nizar LAFRAOUI, Actualité Mondiale : Maghreb : Le blocage du processus d'intégration économique coûte énormément, 7/3/2005 .

[10]- محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، المغرب، 2011 ، ص 318،319.

[11]- لطفي علي،" رؤوس الأموال العربية وإمكانيات قيام تكامل اقتصادي عرب، في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1977 ، ص10.

[12]- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقرير حول " المغرب العربي في مفترق الشراكات "، تونس : 31 ماي 2007 ،ص ص 6 – 9.

[13] - http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=531585

[14]– إكرام عبد الرحيم ، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة، والتكتلات الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي الطبعة الأولى 2002 ، ص 56–57.

[15]- قرار القمة العربية العراقية رقم 255 (الدورة العادية رقم 16 بتاريخ 2004/05/23) بتونس، وثيقة صادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

[16] - http://www.arab-hdr.org/arabic/resources/publications.aspx?tid=970